٢

البيان الأنور

فِي نَقْدِ الرَّوْضِ الأَزْهَرِ

[الحلقةُ الثَّانيَّة]

من إعداد:

محمد بن عبد الرحمن صالحي الجزائري
غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين

الحمد لله الذي رفع أهل السنّة بالإتباع، وجعل العزّ في التمسك بالحق، لا في التعلّق بالأسماء والألقاب، والصلاة والسلام على من بعثه الله هاديًا ومبشرًا ونذيرًا، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه واستنّ بسنته إلى يوم الدين؛

أما بعد :

فقد عرضنا في الحلقة الأولى من "البيان الأنور" أهمّ المعالم التي ينبغي الوقوف عندها لفهم حقيقة الخلاف، وبيّنا كيف بدأت بوادره حين اجتمع المشايخ على توصيف حال أحد المنتسبين للدعوة –أعني به إبراهيم بويران– وخلصوا إلى أنه لا يُقدَّم للتدريس، لما ظهر لهم من أمور معلومة لا تخفى على من تابع الأحداث عن قرب، ثم تلا ذلك دخول بعض القنوات المجهولة على خط الفتنة، تنفخ فيها، وتؤججها، وتحاول فرض وصايتها على السلفيين، حتى صار الحق عندها ما وافق توجهها، والبدعة ما خالف اختياراتها.

ثم تتبع ذلك بتصعيد اللهجة، من التلميح إلى التصريح، حتى بلغ الأمر إلى التراشق بالمصطلحات، فكانت هذه الخلفية هي التي مهّدت لظهور مقال "الروض الأزهر"، الذي جاء في ظاهره تعقيبًا، وفي باطنه إسقاطًا وطعنًا مستترًا .

وفي هذه الحلقة الثانية، نضع أيدينا على لبّ القضية، ونتناول المسألة التي أعرض الشيخ عبد المجيد عن بيانها، وأطال في كل شيء إلا الحديث عنها، وهي مسألة الإجازة من المبتدعة، تلك التي صارت –بكل أسف– محلّ تبرير وتلميع، مع أن السلف بيّنوا فيها الأصل، ووضعوا القواعد المحكمة في التعامل مع أهل الأهواء .

نحن لا نُنكر فضل الإسناد، ولا نستخفّ بشرف الرواية، لكن من الخطأ الجسيم أن يُغلَّب جانب التلقي على صيانة المنهج، أو يُقدَّم السند على المعتقد، فيُهان الأصل في سبيل الفرع، وتضيع السلفية تحت عناوين "طلب العلو" أو "صلة الأثر".

وسنكشف –بإذن الله– في هذه الحلقة بعض المسالك الملتوية التي سلكها صاحب "الروض الأزهر" في هذه المسألة، من تسويغ وتبرير، وتلبيس وتحريف، ونوازن ذلك بكلام الأئمة، ليتبيّن للقارئ المنصف أين يكمن الخلل، وأين يتجلّى الحق .

ونسأل الله التوفيق والرشاد، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، حامية للمنهج، ناصرة للحق، هادية للخلق.

مدينة الأربعاء في: ١٨ من ذي القعدة ١٤٤٦

ثانيًا: حقيقة السبب الذي أثار النقد وجوهر الخلاف الذي حاول "الروض الأزهر" صرف الأنظار عنه

من المؤسف أن بعض النزاعات العلمية تُحرَّف عن مواضعها، ويُلبَّس فيها على طلاب العلم، فيُعرض الخلاف في غير حقيقته، ويُقدَّم للقارئ بصورة مشوَّهة تُفضي إلى تمييع المنهج وتغليف الحق بالباطل .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى–: "كما أن معلم الناس الخيرَ يُصلِّي عليه اللهُ وملائكته، ويستغفر له كل شيء، حتى الحيتان في جوف البحر، والطير في جو السماء، وكذلك كذبهم في العلم من أعظم الظلم"[1] .

ومن صور هذا الظلم في باب العلم ما كُتب في مقال "الروض الأزهر"، حيث صُوِّر الخلاف بين الشيخ لزهر سنيقرة، والشيخ عبد المجيد جمعة على أنه خلاف حول فضيلة الإسناد ومكانته، مع أن هذا تحريف بيِّن لمحل النزاع، وتشويش على جوهر المسألة التي من أجلها أُثيرت الصوتية، وكُتب المقال.

١– مجموع الفتاوى [١٨٨/٢٨].

فالشيخ لزهر –حفظه الله تعالى– لم يُنكر الإسناد، ولم ينتقص فضله، بل قرّر ما قرّره السلف من مكانته وشرفه، لكنه أنكر طريقة الشيخ جمعة في تحصيله، وبيّن مخالفتها لمنهج السلف في التلقي عن أهل البدع.

فليس الخلاف إذن في "الإسناد" كفضيلة، وإنما في "حدود التلقي" و"ضوابط الإجازة" و"حكم التعامل مع أهل البدع في باب الرواية". فلا يصح إذن اختزال الخلاف في "الإسناد" من حيث هو فضيلة، بل هو خلاف أعمق يتعلّق بـــ"ضوابط التلقي"، و"حدود الإجازة"، و"حكم الرواية عن المبتدع والتعامل معه في باب النقل".

وقد زاد الشيخ جمعة الأمر اشتدادًا بإطلاقه التهم والطعن في مخالفيه، فقال عن الشيخ لزهر: "يهذي بما لا يدري، ويهرف بما لا يعرف، ومن تكلّم في غير فنه أتى بالعجائب"[1]، ووصف أحد الإخوة بأنه "جاهل بعلم الرواية"[2]، وهذه عبارات تنبئ عن شدة في الخصومة، وقسوة في النقد لا تليق بمقام النصيحة، ولا بالسجال العلمي الذي يُبنى على التأصيل والتحرير.

ومن مظاهر الخلل المنهجي الخطير في هذا السياق: استدلال الشيخ جمعة بكلام يحيى بن سعيد القطان –رحمه الله تعالى– حين قال: "كيف نصنع بقتادة

١– الروض الأزهر للشيخ جمعة [حلـــ٣/ص٦].

٢– انظر في المرفقات[ص٢٢].

وابن أبي رواد وعمر بن ذر؟ إن تركنا هذا الصنف تركنا ناسًا كثيرًا"، وقد سوّق هذا الكلام ليوهم من يُنكر عليه تساهله، بأن أئمة السلف قد رووا عن رؤوسٍ من أهل البدع الدعاة إليها، فكيف يُستنكر عليه هو ذلك؟! وليس هذا من الأمانة العلمية في شيء، بل هو خلط وتلبيس.

وقد ظنّ أن في هذا الكلام مستندًا عامًا يُجيز الرواية والتلقي عن كل من كان رأسًا في بدعة ويدعو إليها. وهذا فهم غير دقيق، بل هو تأويل بعيد، إذ إن هذا النص لا يحمل تقريرًا لقاعدة مطّردة، وإنما هو استشكال واقعي أبداه الإمام القطان –رحمه الله تعالى– أمام كثرة من ابتُلوا ببدع يسيرة غير مكفّرة، ولم يكونوا من الدعاة إليها، فاضطر أهل الحديث للرواية عنهم بعد تحقق الشروط والضوابط، لا على وجه الإطلاق.

كما أن الشيخ عبد المجيد لا يجيز الرواية عن الداعية إلى البدعة[1]، لكنه استغلّ هذا الأثر من القطان تمريرًا غير مباشر لهذه الصورة، تهوينًا لموقفه ممن أخذ عنهم، إذ قد قيل إنهم ليسوا من الدعاة، وهو يعلم –أو ينبغي أن يعلم– أن هذا الأثر لا يصلح أن يُجعل أصلاً عامًا في جواز التلقي عن كل من كان داعية إلى البدعة، فضلاً عن تزكيته أو منحه الإجازة، بل هو مجرّد تعبير عن معضلة واقعية وقعت لبعض الأئمة، اضطروا بسببها للرواية –بعد التثبت– عمّن وقع في بدعة غير مكفرة، ولم يكن داعية إليها.

١– الروض الأزهر للشيخ جمعة [حلـ٣/ص١٤].

وقد بيّن هذا المعنى الإمام يحيى بن معين –رحمه الله تعالى– كما في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة، فقال: "كانوا يُرمون بالقدر، إلا أنهم لا يدعون إليه، ولا يأتون في حديثهم بشيء منكر"[1]. فالرواية عنهم إنما كانت مع التحفّظ، وبعد التثبت من ضبطهم وعدالتهم، دون تزكية لحالهم أو سكوت عن بدعتهم. بل إن بعضهم –كهشام الدستوائي– قد نُقل أو رُجّحت توبته، كما أشار إلى ذلك الإمام علي بن المديني[2]، وهذا مما يعزّز الحذر والتمييز الذي سار عليه أئمة الحديث.

وما يُؤكد هذا المنهج المنضبط: أن الرواية عن أولئك لم تكن على جهة الإطلاق، بل كانت مقرونة بالتحذير والتنبيه، ولم تُتخذ سبيلاً للتزكية أو الإجازة، كما هو واقع الحال اليوم من التوسع المريب في التلقي عن الدعاة إلى البدع، تحت دعوى التساهل في باب الرواية.

ومن جنس هذا الخلل أيضا، قوله: "إن البخاري روى عن ثمانية وأربعين من أهل البدع"[3]، مستشهداً بروايته عن عِمران بن حِطّان، زاعمًا أنه كان رأسًا من رؤوس الخوارج وداعيًا إلى بدعته[4].

١- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني [ص٤٥].

٢- المصدر السابق [ص٤٦].

٣- انظر في المرفقات[ص٢٢].

٤- الروض الأزهر للشيخ جمعة[حلـ٣/ص٧].

وهذا استدلال موهم في ظاهره، ضعيف في باطنه، بل هذا القول غير صحيح، بل هو كذب علمي[1]، إذ إن الإمام البخاري لم يُخرّج لعمران في "صحيحه" إلا بعد أن تاب ورجع عن بدعته، كما قرره أهل العلم. قال ابن حجر–رحمه الله تعالى–: "واعتذروا عنه بأنه إنما أخرج عنه لكونه تاب"[2].

وذكر في تهذيب التهذيب "ذكر أبو زكريا الموصلي في "تاريخ الموصل "عن محمد بن بِشْر العَبْدي الموصلي قال: لم يمت عمران بن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج. هذا أحسن ما يُعتذر به عن تخريج البخاري له"[3] .

وكذلك قرّر هذا المعنى العلّامة عبد الرحمن المعلمي اليماني –رحمه الله تعالى– فقال: "وأما عمران وحَريز: فقد اتفق أهل العلم على أنهما أصدق الناس في الرواية، وقد جاء أنهما رجعا عن بدعتيهما"[4]

ولو سلمنا جدلاً أن عمران قد مات على بدعته، فإن البخاري –رحمه الله– لم يروِ له في الأصول، وإنما روى له في المتابعات فحسب، كما نبّه إلى ذلك ابن التين بقوله: "هو خارجي، وإنما أدخله البخاري في المتابعة لا في الأصول"[5]. فزال بذلك الإشكال من أصله، وبطل الاستدلال من أساسه.

١– كذب علميٌّ: أي خطأ علمي. انظر إلى لسان العرب [٧٠٩/١].

٢– الإصابة [٢٣٣/٥].

٣– التهذيب [٢٧٠/١٠].

٤– التنكيل [٧١٦/١٠].

٥– التوضيح لشرح الجامع الصحيح [٦٧٥/٢٧].

فهذه النصوص والوقائع كلّها تؤكد أن أئمة الحديث – وإن رووا عن بعض المبتدعة – إلا أن ذلك لم يكن على جهة الجلوس للتلقي المباشر، ولا منح الإجازات، ولا إدخالهم في زمرة أهل العلم الموثوقين، بل كان رواية نقلية منضبطة بضوابطها، مقرونة بالتحفّظ والتحذير. وهذا فرق جوهري بين ما جرى عليه السلف، وبين ما يُراد تمريره اليوم من تسويغات توسعية غير منضبطة في باب الرواية والتلقي.

ومن هنا يظهر وجه الخطأ الفادح في التسوية بين من تاب ورجع عن بدعته وبين من استمرّ على حاله يدعو إليها[1]، فإن هذا خلطٌ بين حالين متباينين، وظلمٌ للحق وأهله.

وعليه، فإن هذا النوع من الاستدلال يُفهم منه التهوين من مسألة التلقي عن أهل الأهواء، حتى وإن كانوا من الدعاة إلى بدعهم، وهو ما يخالف منهج السلف في التعامل مع أهل البدع، لا سيما في باب الرواية والتزكية.

وبالتالي، فإن اتهام الشيخ لزهر بالجهل في علم الرواية لمجرد إنكاره لهذا المسلك، فيه مجازفة وتسرّع، خاصةً إذا لم يُراعَ السياق العلمي الدقيق، الذي يتمحور حول "ضوابط التلقي والإجازة"، لا مجرد "الرواية المجردة" في كتب الحديث .

١- انظر تعليل الشيخ جمعة لأخذه عن طالب زكريا – الروض الأزهر [حلـ٣/ص١٥].

كما أن الاستدلال بإطلاقٍ على صنيع الإمام البخاري دون بيان شروطه وسياقاته، وكذا كلام يحيى القطان في هذا الباب، يُعدّ نوعًا من التساهل المنهجي الخطير، لأن موضع النزاع اليوم ليس في أصل جواز الرواية عن المبتدع عند تحقق الشروط، بل في اتخاذ هذا الأصل ذريعةً للتوسع في التلقي عن أهل الأهواء، وقبول الإجازات منهم، أو إدخالهم في زمرة أهل العلم الموثوقين دون اعتبار لحالهم وموقفهم من أهل السنة والجماعة.

فالواجب في مثل هذه المواضع التثبت والتأصيل، لا التبديع والتجهيل، والإنصاف في عرض الأقوال، لا إلقاء التهم على من خالف أو ناقش، وقد أحسن من قال: من أخذ بالدليل لم يُنكر عليه، وإنما يُنكر على من خالف الدليل أو تجاوز في تنزيله[1].

ومما يدل أيضا على ضعف هذا الاستدلال وتهافته، ما بيّنه فضيلة الشيخ محمد بن هادي المدخلي – حفظه الله – في معرض ردّه على سؤال وُجّه إليه بهذا المعنى: رجل أنشأ قناة على الإنترنت لإقراء كتب السنة، ويجلب بعض المبتدعة للاستجازة منهم، فإذا أُنكِر عليه احتج بأن السلف رووا عن المبتدعة، وأن البخاري روى عن عمران بن حطان الخارجي .

فأجاب الشيخ بقوله :"عجيب أمره والله، قل له: اذهب فاقرأ كتب الحديث، هل ما ذكروه من علة لروايتهم هو نفس ما تذكره؟! عجيب والله،

١- يقول الإمام النووي –رحمه الله تعالى– في شرح صحيح مسلم [٢/٢٣]: العلماء إنما ينكرون ما أُجمِعَ عليه، أما المختلف فيه فلا إنكار فيه.

اذهب فاقرأ كتب الحديث... هؤلاء رووا عنهم لمصلحة، فهل هو نفس ما تستدل به!؟ ". فقال أحد الحاضرين: يا شيخ، هذا السؤال يُراد تنزيله على أحد المشايخ المعروفين في الساحة. فأجاب الشيخ مبتسمًا: "ثم كان ماذا؟! العبرة بالدلائل لا بعظمة القائل. ثم التفت إلى السائل وقال له مؤكدًا: فهمتني؟ قل له اذهب فاقرأ كتب الحديث"[1].

وهذا الجواب يُفند أصل الشبهة التي يتذرع بها الشيخ جمعة، ويكشف أن الاستدلال بعمل الأئمة مع أهل البدع ليس على إطلاقه، بل تحكمه قيودٌ ومقاصدُ شرعية، لا تتفق مع ما يُمارسه بعض المعاصرين من تساهل ظاهر في هذا الباب.

وهذا الذي قرره الشيخ محمد بن هادي، ليس هو قول فردٍ من المعاصرين، بل هو امتداد لموقف أئمة السنة. قال ابن حجر –رحمه الله تعالى: "وأكثر ما علل به: أن في الرواية عنه ترويجا لأمره وتنويها بذكره. فعلى هذا ينبغي ألا يُروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع. "[2]

وقال العلامة المحدث الشيخ مقبل بن هادي الوادعي –رحمه الله تعالى– في كلام جليل حاسم: "أما مبتدعة اليوم، أتريد أن تروي عن أهل صعدة!؟ وهم يتمسحون بأتربة الموتى!، وهم يدعون غير الله !، وهم يسبون الصحابة!

١– هذا الكلام منقول عن الشيخ محمد بن هادي، وقد انتشر ليلة ٢٢ رمضان ١٤٤٦ هـ بعد صلاة التراويح، وتداوله طلاب العلم على نطاق واسع، ولم يُعرف من كذّبه، مما يُستفاد منه استقراءً، صحة نسبته إليه، لاسيما مع وضوح أسلوبه واطراده مع أصوله.

٢– نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر [ص ١٧٦].

روافض!!... فالمهم هؤلاء ضلال، لا، لا تروي عنهم ولا كرامة، وليسوا أهلاً بأن تروي عنهم الذين يحاربون سنة رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وهكذا الصوفية كذلك، الرقّاصون في المساجد، أنا أُخبرت عن مُغَنِّيَيْنِ تابا من الغناء وانتقلا إلى التصوف، رابطة كبيرة بين الصوفية والمغنيين، وبقي مغنيًا لأنه يغني للصوفية... والله المستعان".[1]

فانظر كيف حكم الإمام على أهل هذه النحل والطرائق بأنهم ليسوا أهلاً للرواية، بل هم ضلالٌ لا كرامة لهم، فكيف يُستضاف أصحاب هذه النحل والطرائق في قنواتٍ سلفية، ويتم التساهل في التعامل معهم!؟

ومن أبرز مظاهر التساهل المنهجي التي تستدعي الوقوف والنظر: ما صدر عن الشيخ عبد المجيد جمعة في تعامله مع مشروع الإجازات والسند، حيث لوحظ عليه تعمّد الإغفال عن بيان حال بعض المجيزين، مع استخدام عبارات تزكية عامة من قبيل: "صاحب الفضيلة"، و"شيخنا ووالدنا المربي"[2]،

١– من شريط: أسئلة من بيت الفقيه.

٢– قيلت لقاسم البحر، وزيد عليها بـــ: أن مجالسه يُغبط عليها (صوتية منتشرة في النت).
إلا أن المتتبع للأحداث في فتنة الصعافقة يقف على تناقض صارخ في المعايير؛ إذ من جملة المآخذات التي سُجِّلت على عز الدين رمضاني آنذاك: ثناؤه على ابن حنفية العابدين، حيث قال في مجلس حضره معه في مستغانم:" مثل هذه المجالس تزيد في الإيمان" .فاعتبرها الشيخ عبد المجيد جمعة مدحًا لرجلٍ صاحب انحراف، فألحق عز الدين به مباشرة، استنادًا إلى القاعدة السلفية: "من أثنى على صاحب بدعة أُلحق به ولا كرامة". وهذا التباين في التعامل مع الثناء على المخالفين يؤكد أن الهوى صار ميزانًا في تنزيل القواعد، لا الحق والعدل، وسيأتي مزيد بيان لهذا التناقض في الحلقة التالية، بإذن الله.

و"الشيخ المسند"، دون الإشارة إلى ما عند بعضهم من مخالفات عقدية ومنهجية جسيمة، كالاستغاثة بالأموات، والاحتفال بالمولد، والغلو في الأولياء، بل والطعن في دعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب– رحمه الله تعالى–.

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك: ما حصل مع زكريّا طالب الحلبي، الذي قدّمه الشيخ جمعة في أحد المجالس بقوله: "معنا فضيلته جزاه الله خيرا"، ولم تمض لحظات حتى أبان زكريّا عن معتقده الصوفي بحضرة جمعة بقوله: "يقول شيخنا الشيخ ياسين... رحمه الله ونفعنا الله بعلومه وأسرار أهل السلسلة أجمعين"[1]، وهي عبارة صريحة في التعلّق بالسلاسل الصوفية وأسرارهم. ومع ذلك، لم يُنكر عليه الشيخ جمعة، ولا قطع مجلسه، ولا علّق على هذا الانحراف العقدي بأي توجيه أو تنبيه!

وهذا ضرب من التساهل مع أهل البدع يخالف منهج السلف في التحذير والبراءة من أهل الأهواء، قال سفيان الثوري –رحمه الله–: "مَنْ سَمع ببدعة، فَلاَ يَحْكِهَا لِجُلَسَائِهِ، لاَ يُلقِهَا فِي قُلُوْبِهِم "[2]، وقال ابن عون –رحمه الله–: "من يجالس أهل البدع أشد علينا من أهل البدع أنفسهم"[3]. فكيف بمن يُثني عليهم ويُقدّمهم للمستمعين دون بيان؟!

١– صوتية منتشرة في النت.

٢– سير أعلام النبلاء [٧/ ٢٦١].

٣– الإبانة الكبرى [٢/ ٤٧٣].

وقد ترتب على هذا الأسلوب الترويجي إيهام عدد من طلبة العلم والمستفيدين بحسن حال أولئك، مما أوقع بعضهم في الحيرة أو الصدمة حين تبينت لهم الحقيقة لاحقًا .

ومما يزيد هذا الإشكال عمقًا أننا لم نقف عليه من خلال النقل أو الرواية، بل عايشناه واقعًا، حين شاركنا في هذا المشروع عن ثقة سابقة بالشيخ جمعة، إذ كان يُنظر إليه آنذاك كأحد الرموز السلفية المعروفة بوضوح المنهج وشدة الموقف من أهل التمييع.

وقد دعانا إلى هذا البرنامج، وحثّنا على نيل الإجازة، وبيّن لنا فضلها وفضل أهلها، دون أن يحذّر أو يوضح حقيقة حال بعضهم. فاستجبنا لذلك، كما استجاب غيرنا، وأنفقنا من أوقاتنا وأموالنا[1]، في ظنٍّ منا أن الأمر خالٍ من الإشكالات المنهجية. لكن مع مرور الوقت وتكشّف الحقائق، اتضح أن من بين من أُعطي لهم المجال على القناة الرسمية، رجلاً مثل ولي الحق الصديقي تلميذ أحمد المدني، المعروف بتصانيفه المناقضة لأصول الدعوة السلفية، ككتابه الشهاب الثاقب على المسترق الكاذب[2]، الذي تضمن انتقادات صريحة لدعوة الإمام المجدد[3]. بل زاده الشيخ جمعة تزكية خاصة، إذ وصفه بقوله: "الشيخ المعمر مولانا هم ولي الحق الصديقي تلميذ شيخ الإسلام مولانا هم حسين أحمد

١- لأن التواصل معهم كان عن طريق الأنترنت، وهي غير مجانيّة.

٢- انظر في المرفقات[ص٢٤].

٣- انظر في المرفقات[ص٢٥].

المدني"[1]، وهي عبارات لا تليق بمقام النقد العلمي المنهجي، وتفتح المجال للغلو في غير أهله.

والأخطر من هذا أن المشروع لم يُقدَّم بوصفه اجتهادًا شخصيًا قابلاً للخطأ، بل قُدّم في صورة مشروعٍ جماعيٍ "سلفي"، أشرف عليه الشيخ عبد المجيد بنفسه، وأنشأ له قناة خاصة، وجمع فيه طلاب العلم، وسافر بنفسه إلى بعض المجيزين، وأذاع الصوتيات من منازلهم، كما فعل مع قاسم البحر، مما أشاع في أذهان الشباب أن هؤلاء المجيزين موثوقون في دينهم، وأن الأخذ عنهم ليس فيه بأس !

وهذا –بلا شك– باب خطير من أبواب الغشّ والتغرير بالأمة، وقد نبّه العلماء على خطره، منهم الشيخ العلامة صالح الفوزان –حفظه الله تعالى– حين قال: "هذا من أكبر الغش للمسلمين، السكوت على أهل البدع وعدم بيان بدعهم هذا من الغش للمسلمين، فإذا انظاف إلى هذا أنه يمدحهم ويثني عليهم فهذا أشد وأنكر والعياذ بالله"[2]. وقال في موضع آخر– حفظه الله تعالى–: "نُبيّن ونُحذر الناس منه، ولا يسعنا السكوت عنه، لأننا إذا سكتنا عنه اغترّ به الناس، لاسيما إذا كان صاحب فصاحة ولسان وقلم وثقافة، فإن الناس يغترون به، فيقولون هذا مؤهل هذا من المفكرين "[3].

١– انظر في المرفقات: دعوة من قناة الشيخ جمعة للسلفيين بحضور مجلس سماع [ص٢٣].

٢– من شريط: حول عدم الرَّد على أهل البدع وكتمان باطلهم والدِّفاع عنهم.

٣– نفس المصدر السابق.

وسُئِلَ فضيلة الشَّيخ العلَّامة زيد بن مُحمَّد بن هاديّ المدخليّ – رحمه الله تعالى –: هل مِنْ منهج السَّلف السُّكوت علىٰ دعاة أهل البِدَع مراعاة لبعض المصالح، وكذلك السُّكوت عن تبديع المُبتدع والتَّحذير منه مُراعاة للمصلحة!؟

فقالَ – رحمه الله تعالى –: "ليسَ مِنْ منهج السَّلف السُّكوت عَنْ أهل البِدَع الدَّاعين إليها مراعاة لبعض المصالح؛ وذلك لأنَّ انْتشار البِدَع في المجتمعات يُفسد أهلها، ولا شكَّ أنْ درء المفاسد مقدَّم على جلب المصالح، كما لا يجوز السُّكوت عن ذكر المبتدع بما فيه؛ لأنَّ السُّكوت عنه يسبب ضررًا على المجتمع، فلا بدَّ مِنْ ذكره ببدعته، ولا بدَّ من التَّحذير منه؛ نصيحة للمُسلمين، وكل ذلك عند القدرة على البيان حسًّا ومعنًى، وفي الحديث الصَّحيح: « مَنْ رأىٰ منكم منكرًا: فليغيره بيده، فإنْ لم يستطع فبلسانه، فإنْ لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».. وانْتشار البِدَع والسُّكوت عن الدُّعاة إليها ترك للمُنكر بدون تغيير؛ وذلك غير جائز في شريعة الإسلام الَّتي جاء بها البشير النَّذير والسِّراج المُنير، تنزيل مِنْ حكيم خبير." [1]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: "بيان حال أهل البدع والتحذير منهم واجب باتفاق المسلمين" . [2]

١– الأجوبة الأثريَّة عن المسائل المنهجيَّة [ص ١٠٤].

٢– مجموع الفتاوى [٢٨/ ٢٣١].

وعليه، فإن تصوير الشيخ جمعة للخلاف على أنه طعن في منهجية التوسّع في الرواية عن أهل البدع، إنما هو تحريف لحقيقة النزاع، وتلبيس على القراء؛ إذ الواقع أن المنكرين لا ينكرون ذلك مطلقًا من جهة القبول أو الرواية، وإنما يستنكرون التساهل المُفضي إلى تهوين خطر أهل الأهواء، وتمييع الموقف منهم، وفتح الباب أمام تسللهم إلى حقل العلم باسم الرواية.

وهذا مسلكٌ سلفيٌّ جادّ، قد سار عليه الأئمة الأكابر، كابن سيرين – رحمه الله – القائل: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم"[1]، وكان لا يروي عن القدري ولا يسلّم عليه[2]. فهل صار مثل هذا الإمام الجليل في عرفكم جاهلاً بصنعة الرواية، مخالفًا لمنهج أهل الحديث!؟

وهذا شبابة بن سوار الفزاري (المتوفى سنة ٢٠٦ هـ)، لما وقع في بدعة الإرجاء، أعرض عنه الإمام أحمد بن حنبل، وقال: "لم أكتب عنه للإرجاء"[3]. وهذا يدل على أن بعض أهل البدع قد يكونون من الحفّاظ والعلماء المتفننين، لكن أئمة السلف لم يغتروا بعلمهم، بل أعرضوا عنهم، لأن العلم المجرد من العمل والخشية لا يكون تزكيةً لصاحبه، بل يكون حجة عليه.

١- صحيح مسلم- باب في أن الإسناد من الدين [١/ ١١].

٢- الإبانة الكبرى [٢/ ٤٤٤].

٣- تهذيب التهذيب [٢/ ٤٧١].

ولهذا كان السلف يتحرون فيمن يأخذون عنه العلم، كما قال إبراهيم النخعي: "كنا إذا أردنا أن نأخذ عن شيخ سألناه عن مطعمه ومشربه ومدخله ومخرجه، فإن كان على استواء أخذنا عنه وإلا لم نأته"[1].

وهكذا يُعلم أن جوهر النزاع ليس في فضل الإسناد، بل في حدود التلقي المشروع، ومشروعية الإجازة من أهل البدع. ومن هنا كان لا بد من التفريق بين تعظيم الإسناد المشروع، والترويج لإجازات يُنال شرفها من مجالس أهل الأهواء، فيُفتن بها الشباب، ويُلبّس بها على العامة، وتُجعل مسوغًا للتقارب مع من لا يُؤمن جانبه في العقيدة والمنهج .

فإن كانت الرواية عن السلف شرفًا ما بعده شرف، فإن الرواية عن خلفي مبتدعٍ مذلة ما بعدها مذلة.

سُئل الشيخ ربيع –حفظه الله تعالى–: ما رأي فضيلتكم فيمن يأخذ إجازة في الحديث من صوفي أو أشعري في العقيدة أو خارجي؟ فأجاب –شفاه الله تعالى–: "أنا لا أرى هذا لنفسي، وأنصح كل من يحترم المنهج السلفي ألاّ يهين المنهج السلفي باللجوء إلى هؤلاء".[2]

فليس بعد هذا التوجيه الواضح مجالٌ للتلبيس، ولا محلٌ للاعتذار لمن يستهين بالمنهج من أجل مجرد "إجازة ورقية". لقد تغير الزمان، ولم تَعُد الرواية غاية كما كانت، بل جُمعت نصوص السنة، وضُبطت واعتُني بها وشرحت

١– الكامل في ضعفاء الرجال [١/ ٢٦٠].

٢– شريط بعنوان: الموقف الصحيح من أهل البدع.

وفُصّلت منذ قرون. فما جدوى السعي وراء إسنادٍ لا يزيد في التحقيق العلمي ولا يرفع من كفاءة التلقي!؟ [1]

وكيف يُعقل أن يضحي المرء بمنهجه السلفي، ويجالس المبتدعة يصغي فيها لساعات طوال، يستمع فيها إلى السنبلية، وفضل ذي الحجة، وسائر المتون، من أفواه أهل البدع، ثم يزعم أنه ما فعل إلا لتحصيل الإسناد!؟

ولسنا نزهد في المتون– حتى لا نُتّهم بذلك–، ولكن نفرّق بين المتن ومصدره، وبين العلم وصحة طريقه، فشتان بين من نفر من سماع آية، خشية أن يفسد قلبه[2]، ومن يُسلم أذنه وقلبه لمنهج منحرف باسم طلب العلم!

إنّ من الأصول الراسخة عند أهل السنّة والجماعة، التي تناقلها الأئمة جيلاً بعد جيل، التحذير الشديد من مخالطة أهل البدع، والأخذ عنهم، ومدحهم والثناء عليهم، ولو تحت ذرائع ظاهرها شرعي، كطلب الإجازة أو رواية الحديث أو الحفاظ على السند.

وقد قرر الإمام أحمد – رحمه الله – هذا الأصل حين فرّق بين المبتدع ومن يُزكيه ويُثني عليه ويجادل عنه، فألحق الثاني بالأول في الحكم والمعاملة، بل جعله أولى بالإنكار والرد، لأنه يجمع بين مخالفة المنهج الصحيح، والتلبيس

١– قال الشيخ الألباني –رحمه الله تعالى–: لا فائدة في هذا العصر لجمع الإجازات، لأن زمن الرواية بالأسانيد انتهى من قديم الزمان. [شريط بعنوان: هل ينبغي على طالب الحديث في زماننا أن يشتغل بجمع الإجازات والرحلة في تحصيلها أم لا؟].

٢– سير أعلام النبلاء [٢٨٥/١١].

على الناس، وفتح باب التميع في صفوف طلاب العلم، خاصة حين يُزين فعله بزينة "الإسناد العالي" أو "طلب الرواية".

وهذا المعنى أكد عليه الشيخ حمود التويجري – رحمه الله – حين نقل رواية الإمام أحمد في التحذير ممن يمدح التبليغيين ويجادل عنهم، فألحقه بهم إن كان عالماً بحالهم، وأمر بتعريفه بهم إن كان جاهلاً، ثم بإلحاقه بهم إن أصر بعد البيان.[1]

وهذا الأصل الجليل الذي يُعتبر من معالم المنهج السلفي، هو نفسه الذي كان يقرّره الشيخ جمعة بلسانه، ويُشدّد فيه تشديداً بالغاً، حتى سُئل يوماً عن حكم أخذ الإجازة عن أهل البدع، فأجاب بلا تردد: "لا يجوز"، وبيّن حينها أن التثبت في السند لا يكفي بمجرده، بل لا بد من النظر في سلامة العقيدة واستقامة المنهج، ولو أدى ذلك إلى نزول السند وضعفه، لأن العبرة بالحق لا بالعلو الظاهري.[2]

١- قال الشيخ حمود التويجري –رحمه الله تعالى– في كتابه القول البليغ [٢٣٠-٢٣١]: وهذه الرواية عن الإمام أحمد ينبغي تطبيقها على الذين يمدحون التبليغيين، ويجادلون عنهم بالباطل. فمن كان منهم عالماً بأنَّ التبليغيين من أهل البدع والضلالات والجهالات، وهو مع هذا يمدحهم، ويجادل عنهم؛ فإنّه يلحق بهم، ويعامل بما يعاملون به، من الهجر والتجنُّب. ومن كان جاهلاً بهم، فإنه ينبغي إعلامه بأنهم من أهل البدع والضلالات والجهالات، فإنْ لم يترك مدحهم والمجادلة عنهم بعد العلم بهم فإنه يُلحق بهم، ويُعامل بما يُعاملون به.

٢- انظر في المرفقات: إلى شهادة كريم بن رابح بلخير [ص٢٦].

غير أن الناظر اليوم في حاله يُفجع بتغير نبرته، وتبدّل موقفه، دون أن يَسبق ذلك رجوع صريح، أو بيان يُزيل اللبس، بل صار يتذرّع بأفعال بعض الأئمة، كالبخاري والألباني[1] – رحمهما الله تعالى–، ويجعلها غطاءً يُلبّس به على الناس[2]، ليُبرر أفعالاً كان هو نفسه يُنكِرها، ويُشنّع بها على غيره أشد التشنيع. فأين ذهب الحزم!؟ وأين ذهبت تلك الغيرة على المنهج!؟ وكيف يُقبَل هذا التناقض ممّن كان يتشدّق بالثبات على السنة، ويُشهر سلاح "التصفية والتربية" في وجه من خالفه ولو في دقائق الأمور!؟

بل الأعجب من هذا كلّه، أن الشيخ جمعة نفسه كان من أشد الناس إنكارًا على من وقع في مثل هذا، بل لم يكن يقبل أقلّ من التراجع العلني، والاعتراف الصريح، واعتبر التستر وراء أقوال السلف أو الأئمة مسلكًا تلبيسيًا لا يليق بأهل السنة.

١– الروض الأزهر للشيخ جمعة [حلـ٣ / ص١٢].

٢– قال الشيخ الألباني –رحمه الله تعالى– في قصة إجازته من محمد راغب الطباخ: كان الشيخ راغب رحمه الله بحكم تردده إلى دمشق كان في بينه وبين والد محمد المبارك عبد القادر مودة فكان ينزل عندهم ويزورهم ، فكما حدثني محمد المبارك أنه في جلسة جاء ذكري فذكرني محمد المبارك بخير إنه هذا شاب ناشئ وعنده همة ونشاط في علم الحديث ، وما أدري التفاصيل فهو أحبني هكذا في الغيب وقال لمحمد المبارك إنه أنا بس أحضر لازم ، أعطيه خبر لمحمد ناصر من أجل أنا بدي أجيزه ، فنقل إلي ذلك محمد المبارك ، وراحت الأيام وجاء ونزل في فندق هناك في دمشق فاتصل بي هاتفيا بالدكان وقال لي الشيخ راغب جاء فذهبتُ إليه ولا أعرفه أنا من قبل، سلمت عليه وحدثني بما كان سمع من محمد المبارك وقال إن هذا الشيء يعجبني لأن علم الحديث أصبح نسيا منسيا وإلى آخره ، وأنا بحب جيزك ، قلت: جزاك الله خيرا.

وكان مما يردده مرارًا في نقده لغيره – كالدكتور فركوس مثلاً – أن من أعظم أبواب التمييع أن يُصرّ الإنسان على الباطل، ثم يُجمّله بأقوال من سبقه، أو يجعل من خلاف العلماء ستارًا يختبئ وراءه، دون رجوع إلى الحق، ودون اعترافٍ بخطئه .

واليوم نرى الشيخ عبد المجيد جمعة – مع الأسف – قد وقع في نفس المسلك، وسلك نفس الطريق، وأبى أن يُراجع نفسه، رغم وضوح التناقض، وقيام الحجة عليه من كلامه السابق، وأصوله التي قررها، ومواقفه التي بنى عليها كثيرًا من أحكامه على الناس.

فكان بذلك: أن وقع في عين التمييع الذي طالما أنكَره، وأصّل له، وحذّر منه، وها هو اليوم يُمارسه واقعًا، ويؤصّله قولًا، ويروج له سلوكًا. ويُلبسه ثوب المنهج، فلا هو ثبت على ما قرره، ولا اعتذر عمّا غيّره، بل زاد الأمر لبسًا، وفتح بابًا من الفتنة لا يُغلق.

والعلم عند الله تعالى، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبِه وإخوانِه إلى يوم الدِّين، وسلَّم تسليمًا.

...يُتبع، بإذن الله تعالى.

المرفقات : ــــــــــــــــــــــــــــــــ

22:35
قناة الاستقامة
15.6K subscribers
Previous Message
#تنبيه_مهم أنا لا آذن لأحد أن يصورني في ف...
قناة الاستقامة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
مجلس سماع الحديث الشريف والقراءة على الشيخ المعمر مولانا ولي الحق الصديقي حفظه الله تلميذ شيخ الإسلام مولانا حسين احمد المدني رحمه الله و...
نفيدكم علما بأنا سنعقد مجلس سماع الحديث الشريف والقراءة على الشيخ المذكور
اليوم، يوم الاربعاء الساعة الثامنة بتوقيت كابل افغانستان
٢ محرم ١٤٤٥ هج ق ١٩ يوليو ٢٠٢٣
الساعة السادسة وربع مساءا بتوقيت مكة المكرمة
ان شاء الله تعالى
بعد المسلسل بالاولية
اطراف الكتب التالية:
1 الجامع الصحيح للامام البخاري
2 الجامع الصحيح للامام مسلم
3 سنن أبي داود
4 سنن الترمذي
5 سنن النسائي
6 سنن ابن ماجه
7 موطأ الامام مالك
8 مسند الإمام أحمد
9 سنن الدارمي
10 مسند الإمام أبي حنيفة

الشِّهَابُ الثَّاقِبُ

عَلَى الْمُسْتَرِقِ الْكَاذِبِ

از

شیخ الاسلام حضرت مولانا سید حسین احمد مدنی نور اللہ مرقدہٗ

معہ

غایۃ المامول
فی تتمیم منہج الوصول فی تحقیق علم الرسول

از

علامہ سید احمد آفندی برزنجی مفتی مدینہ منورہ

ترغیب حزب الشیطان
بتصویب حفظ الایمان

از

حضرت مولانا ابوالرضا محمد عطاء اللہ قاسمی بہاری

مرتب

فخر اہل سنت مولانا قاری عبدالرشید لاہوری

استاذ الحدیث جامعہ مدنیہ کریم پارک لاہور۔

يقول شيخ الإسلام السيد حسين أحمد المدني في الشهاب الثاقب على المسترق الكاذب:

إن أكابرنا الكرام يتوسلون دائما بالأولياء الكرام والأنبياء العظام، ويأمرون أتباعهم بذلك والذي يراه الوهابية محرما كالشرك، وقد كتب الشيخ النانوتوي (رحمة الله عليه) قصيدة طويلة في التوسل بمشايخ السلسلة الجشتية الصابرية العالمية وهي مطبوعة ضمن كتاب إمداد السلوك وغيره من الرسائل الأخرى[1].

ثم ذكر المدني أبياتا من هذه القصيدة وقال:

هل الوهابية يرون استعمال هذه الكلمات جائزا ؟ ويتبين للذي يمعن النظر في هذه القصيدة أن هؤلاء الأكابر يخالفون عقائد الوهابية ويعارضونها أشد المعارضة والوهابية لا يجوز عندهم التوسل بالأنبياء (عليهم السلام) فضلا عن التوسل بالأولياء ومن

ثم فإنهم يرون استعمال كلمة "بحق فلان" أشد الكراهة من ذلك، بل لا يجوز عندهم مثل هذا المدح والثناء، وقد كان الشيخ الكنكوهي (قدس الله سره العزيز) يرشد المتوسلين دائما إلى التوسل بأولياء الطريقة ويمنحهم الشجرة الطيبة للأسرة الجشتية القدوسية الإمدادية التي تشتمل على هذه الكلمات: إلهي بحرمة سيدنا ومولانا فلان بن فلان ... إلخ، وقد نظم الشيخ الشجرة

كريم بن رابح بلخير

١٣ مارس ·

قال الله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال ٤٢]

#شهادة أدّخرها ليوم المعاد

في سنة 2017 في بدايات فتنة الصعافقة اجتمعنا بالشيخ عبد المجيد وفقه الله في ساحة مسجد النصر بباب الوادي وكنت رفقة طلبة من الإقامة الجامعية -زواغي- قسنطينة.

فسئل عن حكم أخذ الإجازات عن أهل البدع؟ وأشاروا إلى المجيزين في المدرسة القرآنية التابعة لمسجد الأمير...

فأجاب بنبرة الحازم:

أن هذا لا يجوز، وأنه لابد من تتبع من يعرف بسلامة المنهج وصحة العقيدة ولو مع نزول السند... ثم ساق بعض الآثار عن السلف في النهي عن الأخذ عن أهل البدع...

٢٩